

# هل التمثيل النيابي لتركمان العراق يعكس حجمهم السكاني الحقيقي؟

بشار بياتلي

١١

هناك حاجة ماسة إلى نشر المزيد من الوعي الانتخابي في المجتمع التركماني في العراق، حيث تشير التقديرات إلى أن 60 بالمئة من التركمان على الأقل لم يشاركون في أي انتخابات جرت في البلاد، وهذه مسألة في غاية الأهمية.

“

الأرقام التي ننشر هنا وهناك عن أعداد ونسب القوميات والأديان والمذاهب في البلد، لا تستند في الواقع إلى إحصائيات رسمية بل كلها مجرد توقعات وتقديرات ليس أكثر. وتشير التقديرات عن عدد المواطنين التركمان والمواطنين المستعربين من أصول تركمانية في العراق يتجاوز الأربعة ملايين نسمة.

## التركمان والحكومات العراقية المتعاقبة

تركمان العراق يتميزون عن بقية مكونات الشعب العراقي القومية

والدينية، بأنهم قد تعرضوا للإقصاء والتهبيش، والإبعاد عن دوائر صنع القرار في البلد، فضلاً عن محاولات طمس هويتهم الثقافية والإجتماعية، من جميع الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية يومنا الحاضر.

تعمدت الحكومات العراقية السابقة قبل 2003 تحجيم عدد نفوس التركمان عند تنظيم الإحصاءات السكانية في البلد، وعدم تخصيص حقل خاص بالقومية التركمانية في استبيانات الإحصاء التي جرى توزيعها على المواطنين خلال إجراءات

التركمان يشكلون ثالث أكبر قومية في العراق، وينتشرون في منطقة "توركمان إيلي" الممتدة على شكل شريط ضمن أربع محافظات عراقية، نينوى، وكركوك، وصلاح الدين، وديالى، من قضاء تلعفر (شمال شرق العراق) إلى ناحية قزانية (شمال شرق العراق)، هذا الشريط جغرافيا يفصل المناطق الكردية في أقصى شمال العراق عن المناطق التي تقطنها أغلبية عربية في الوسط والجنوب.

لا توجد إحصائية دقيقة ورسمية عن عدد المواطنين التركمان، كما لباقي القوميات والمذاهب في العراق. وكل



"كفرى" عن كركوك وضمنها إدارياً إلى محافظة ديالى، وبعد "الانتفاضة الشعبانية" مطلع التسعينيات، تركت "كفرى" في قبضة الأحزاب الكردية، حيث أصبح سكان المدينة يرتبطون تارة بكركوك، وتارة بديالى وتارة أخرى بالسليمانية!!!

## أوضاع التركمان بعد الغزو والاحتلال الأمريكي لليمن 2003

بعد الغزو والاحتلال الأميركي 2003، وإطلاق شعارات تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحترم جميع المكونات في العراق ويستند إلى العدالة، والحرية، ومبادئ حقوق الإنسان، استبشر التركمان العراقيون بزوال إقصائهم وتهميشهم، إلا أنهم فوجئوا بحملات "تكريد" واسعة شملت مناطق توركمэн إيلي على وجه الخصوص، عبر اتباع نفس أساليب حملات "التعريب" السابقة. قامت الأحزاب الكردية في إطار هذه الحملة الجديدة بجلب مئات الآلاف من الأكراد، عراقيين وغير عراقيين، وأسكنوهم في أراضٍ تابعة للدولة وأخرى تابعة لمواطينين، بضواحي ومحيط المدن التركمانية مثل كركوك، وطوزخورماتو، وألتون كوبيري، وداقوق، وقره تبة، وخانقين وغيرها، وقبلها حدث هذا الزحف السكاني الكردي والتغيير الديمغرافي المخطط له بمدينتي أربيل وكفرى التركمانيتين.

وأقدمت تلك الأحزاب في إطار هذه  
الحملة بتسجيل المواليد الجدد  
للمواطنين الأكراد في محافظة  
السليمانية وأربيل في محافظة

التركمانية ومحيطها، ومنحت أولئك  
الوافدين الجدد أراضٍ تعود  
للتركمان، ما أدى إلى مزاحمتهم  
لسكان المنطقة الأصليين في مدنهم  
وبلداتهم وقصباتهم وقرابهم، إلى  
جانب مصادرة أراضي عائدة  
للمواطنين التركمان تحت ذرائع  
عديدة منها "الإصلاح الزراعي"  
وغيرها، ومصادرة عقارات مواطنين  
تركمان ممن كان لديهم أبناء وأقارب  
يعيشون خارج العراق، أو منخرطين  
في نشاط سياسي أو قومي.

إلى ذلك، أقدمت الحكومات العراقية على هدم العديد من القصبات والقرى التركمانية وترحيل سكانها وتشتتيتهم إلى مناطق أخرى، وفصل مناطق ومدن تركمانية من محافظات وربطها بمحافظات أخرى لتشتيتها إدارياً وسكانياً، كما حدث في "طوزخورماتو" عبر فصلها إدارياً عن محافظة كركوك وربطها بمحافظة صلاح الدين، وكذلك فصل مدينة

تلك الإحصاءات. في آخر إحصاءات سكاني نظم في العراق أواخر تسعينيات القرن الماضي، كانت جميع المعلومات عن القومية على صيغة سؤال: هل أنت عربي أم كردي؟ ولم يُخصص حقل خاص للسكان المتنمرين للقومية التركمانية.

مورست آنذاك عمليات "التعريب" السكاني والجغرافي على مناطق توركمان إيلي، فقد تم تغيير أسماء المدن والقرى والقصبات والأحياء، والتلال والجبال والوديان، من الأسماء التركمانية الأصلية إلى أسماء عربية، فضلاً عن اجبار المواطنين التركمان على تغيير قوميتهم إلى القومية العربية حسراً، تحت مسمى سياسة "تصحيح القومية" السينية الصبت.

**نقلت السلطات العراقية السابقة  
عشائر عربية رحل وأخرى من جنوب  
العراق واسكنتهم في المناطق**



لأشهر، قبل موعد أي انتخابات. حيث أن مسألة التأخر في تحديد أسماء المرشحين المحتملين لخوض الانتخابات من الأحزاب التركمانية إلى قبل بضعة أشهر أو خلال الأسبوعين الأخيرتين من انطلاق عملية التصويت، تعد عاملًا آخرًا في عدم حصولهم على الأصوات المطلوبة لضيق الوقت في تواصل المرشحين مع الجماهير. ضمن هذا الإطار سيكون من المهم جداً وجود خطة أو برنامج مسبق لإعداد مرشحين ومرشحات أكفاء ومؤهلين، يمكنهم تلبية تطلعات الشارع التركماني، وعدم تقديم مرشحين ضعفاء من ناحية الخبرة السياسية، والحزبية، أو لا يمتلكون قاعدة شعبية في مناطقهم. وفي نفس السياق، يعد تقديم مرشحين من خارج التشكيلات والتنظيمات الحزبية التركمانية خطوة بالغة الضرر، حيث أدت مثل هكذا تجارب إلى امتعاض معظم الكوادر الحزبية المنخرطة في تلك الأحزاب التركمانية، وخلق لديهم إحباطاً كبيراً، وشعوراً بعدم الجدوى من الانتظام بالعمل السياسي والحزبي، مما أدى إلى تراجع حماسها وأداءها قبل وخلال فترة الانتخابات، فضلاً عن حدوث حالات متكررة للانشقاق عن الكتل النيابية التركمانية، من النواب غير المنتسب للأحزاب التركمانية، والذين فازوا بمقاعدتهم البرلمانية باسم التركمان، كونهم لم يأتوا من التشكيلات الحزبية وليس لديهم تاريخ نضالي في القضية التركمانية.

معظم الأحزاب التركمانية لا تمتلك قاعدة بيانات محدثة خاصة بها، عن الناخبين التركمان والفتات العمرية

التركمانية بحاجة إلى المزيد من المراس السياسي والخبرات التنظيمية والإدارية، وكيفية اتقان التحسيد الجماهيري والاستحضرات الانتخابية التي تؤمن لتركمان العراق تمثيلاً نيابياً منصفاً ومنسجماً مع حجمهم السكاني. فضلاً عن استشراء الانقسامات والاختلافات (والخلافات في أحيان كثيرة) بين الجهات والشخصيات السياسية التركمانية. كل هذه العوامل كانت تؤدي باستمرار إلى خسارة عشرات الآلاف من الأصوات التركمانية في الانتخابات المتعاقبة، وعزوف أضعاف مضاعفة من الناخبين التركمان عن المشاركة في الانتخابات، وضياع العديد من الفرص لإيصال أكبر عدد ممكن من النواب التركمان إلى البرلمان في بغداد. بينما شهدت المدن التركمانية ارتفاعاً متسارعاً وكبيراً في عدد السكان بسبب الوافدين الجدد، الذين أصبحوا بين ليلة وضحاها من سكان المنطقة، وبدأوا يدلون بأصواتهم في الانتخابات لصالح الأحزاب التي جلبتهم ووفرت لهم كافة الإمكhanات على حساب سكان المنطقة الأصليين.

## لماذا لا يحصل تركمان العراق على تمثيل نيابي يعكس حجمهم السكاني الحقيقي؟

الأحزاب التركمانية بحاجة إلى المزيد من التخطيط السياسي الاستراتيجي، الذي يضمن وجود رؤية مبكرة واضحة للتعامل مع الاستحقاقات الانتخابية والتهيؤ لها قبل موعدها بفترة، يجب أن تكون هنالك خطط طويلة الأمد لسنوات، وقصيرة الأمد

كركوك للغرض نفسه. وبعد فرض قوات البيشمركة الكردية سيطرتها على المناطق التركمانية، قامت بحملة تغيير أسماء المدن والقصبات والقرى والأحياء والمدارس إلى أسماء كردية في إطار حملة التكرير الجديدة، فضلاً عن استئجار أفلام في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، لكتابة مقالات وتأليف كتب تزعم بكردية منطقة توركمэн إيلي.

إن كل من تم جلبهم إلى المناطق التركمانية في عهد الحكومات السابقة وخصوصاً عهد نظام صدام حسين وما بعد 2003، تم تسجيلهم بمختلف الوسائل في سجلات المدن والمناطق التركمانية، وتم فتح المجال أمامهم للتصويت في الانتخابات المتعاقبة التي جرت بعد 2003، والتي كانت دائمًا ما تثار شكوك حول نزاهتها وشفافيتها.

بال مقابل، وبرغم كل الجهود والمساعي التي بذلتها الأحزاب السياسية التركمانية في العراق ومنظمات المجتمع المدني التركمانية، إلا أنها لم تتمكن من إيقاف هذا التغيير demografique في منطقة توركمэн إيلي، وهذا الظلم والإجحاف تجاه التركمان، وهضم حقوقهم، ومزاحمتهم بكل شيء في مناطقهم التاريخية. لأن التحديات التي واجهتها تلك الأحزاب كانت أكبر من امكانياتها وقدراتها، فضلاً عن أن معظم الأحزاب التركمانية عند حدوث التغيير في 2003 كانت حديثة العهد بالعمل السياسي المنظم، بخلاف باقي الأحزاب العراقية. وأمام هذا التسونامي من التجاوزات على حقوق المكون التركماني، كانت الأحزاب

العراق، خارج منطقة توركممن إيلي، مثل العاصمة بغداد التي يعيش فيها نسبة كبيرة من التركمان ومواطنين من أصول تركمانية، وفي محافظتي واسط وبابل.

يتعين على الأحزاب التركمانية الوطنية التي بدأت نشاطها لأول مرة بالعراق في محافظتي أربيل والسليمانية مطلع تسعينات القرن الماضي، العمل الجاد في مركز مدينة أربيل، وقضاء كفري على وجه الخصوص والتواصل مع سكانها التركمان وطمئنهم والاستماع لهم والتعرف على مشاكلهم والسعى لحلها.

يجب الاهتمام بتطوير الإعلام التركماني في العراق، الرئيسي أو المسموع أو المقروء، وجعله قادراً على الوصول إلى كل بيت تركماني في منطقة توركممن إيلي، أو باقي مناطق العراق، لإطلاع الرأي العام التركماني، وبافي مكونات الشعب العراقي، على القضية التركمانية والغبن والتمييز الحاصل على المكون التركماني منذ تأسيس الدولة العراقية.

من الواجب الانتباه إلى مسألة اضطرار مئات الآلاف من المواطنين التركمان للنزوح من مناطقهم جراء الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي، وتعرض منازلهم وممتلكاتهم إلى دمار كبير خلال معارك تلك الحرب، وعدم تمكن قسم كبير منهم من العودة إلى ديارهم، وبالتالي عدم تمكّنهم من المشاركة في الانتخابات. ■

بيان بياتلي: باحث وأكاديمي وصحفي تركماني من العراق، حاصل على الدكتوراه في الادارة العامة من جامعة حاجي تيبة في أنقرة، يعمل حالياً في وكالة أبناء الاناضول التركية.

حاجة الأحزاب التركمانية إلى استقطاب المزيد من الخبراء في الشأن الانتخابي، والإحصاء، والإدارة، للمساعدة في إجراء استبيانات انتخابية دقيقة قبل إجراء الانتخابات، لمعرفة اتجاهات الرأي في الشارع التركماني وتوجهاته الانتخابية، وآراءه بالمرشحين المحتملين، للاستناد عليها في تحديد واختيار المرشحين الأوفر حظاً بالفوز، وتجنب ترشيح من ليس لديهم فرصة بالفوز.

من جهة أخرى، حصل غبن كبير في تقسيم الدوائر الانتخابية بالمناطق التركمانية وفق القانون الأخير في انتخابات 2021، خلقت مناطق انتخابية مغلقة للأكراد، وأخرى للعرب، خصوصاً في كركوك ومحافظة نينوى، بينما الدوائر الانتخابية بالمناطق التركمانية باتت مختلطة. كما أن كثرة المرشحين التركمان في الدائرة الانتخابية الواحدة، أدت إلى تشتت الأصوات وخسارة مقاعد كانت من السهلة حصدتها فيما لو تم اعتماد استراتيجية وخطة محكمة لكل دائرة انتخابية، وتقديم عدد محدود من المرشحين الأكفاء والمؤهلين المعروفين في الوسط التركماني، وحسد الناخبيين لانتخابهم.

هناك حاجة ماسة إلى نشر المزيد منوعي الانتخابي في المجتمع التركماني في العراق، حيث تشير التقديرات إلى أن 60 بالمئة من التركمان على الأقل لم يشاركون في أي انتخابات جرت في البلاد، وهذه مسألة في غاية الأهمية. فضلاً عن ضرورة تقديم مرشحين تركمان أقوياء في بقية مناطق

في المجتمع التركماني التي ستتصوت لأول مرة في الانتخابات المقبلة، والاكتفاء ببعض الأحصائيات غير المحدثة عن ناخبي مدينة كركوك وبعض البلديات التركمانية الأخرى، استناداً لما تنشره مفوضية الانتخابات.

ان انطلاق الحملات الانتخابية بشكل متاخر، وضعفها من كافة النواحي، سواء من ناحية برامج المرشحين التي يتم تسويقها للجمهور، أو الشعارات الانتخابية، وتنظيم الاجتماعات والجمعات الجماهيرية، من العوامل التي تسهم في إضعاف النتائج الانتخابية للأحزاب التركمانية. كما أن كثرة التغييرات في تعيين العاملين بالدوائر الانتخابية في تنظيمات الأحزاب التركمانية، أو فصل بعضهم، في أوقات حرجية خلال الانتخابات، أدى إلى حدوث إرباك مؤثر في الماكنة الانتخابية للأحزاب التركمانية.

ان قلة التخصيصات المالية للجهات المسؤولة عن شؤون الانتخابات والترويج لها في الأحزاب التركمانية، وعدم تكثيف الزيارات المنظمة لممثلي الأحزاب التركمانية إلى جميع المدن والقرى والقصبات التركمانية ضمن مناطق توركممن إيلي، للإطلاع على أحوال سكانها والاستماع إلى مشاكلهم وتقاسم همومهم، واقتصر الجزء الأكبر من زيارات تلك الأحزاب وفعالياتها ونشاطاتها في الأربع سنوات الفاصلة بين كل انتخابات وأخرى على المدن والأحياء التركمانية الرئيسة، أدى إلى حدوث خلل في متابعة الأحزاب التركمانية المستمرة لرأي عموم المكون التركماني وإدامة التواصل معه. فضلاً عن